دور المناطق الأثرية فى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

حالة: مدينة الأقصر بجمهورية مصر العربية

دكتور مهندس / حسام قطب الغراب

مدرس بقسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة - جامعة الزقازيق - مصر

E-mail: hosamkotb@yahoo.com

Tel: +2 010 **65 70 70 77**

دكتور مهندس / أحمد الشحات المنشاوى

مدرس بقسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة - جامعة الزقازيق - مصر

E-mail: archmensh@hotmail.com

Tel: +2 010 **17 57 65 65**

Abstract

This paper aims to monitor the role of archaeological areas to achieve sustainable development. (Economic, social and environmental dimensions) in local communities. By determining the role of these areas to achieve: **economic development** such as economic growth and multiple activities and increase employment opportunities and high level of economic income, etc. **Social development** by defining its role in improving the quality of public services and basic facilities . **Environmental development** by defining its role in preserving the natural environment from pollution and deterioration and improving the level of the urban environment and quality of life. The paper adopts a framework based on the use of three methods to reach the objectives of the research, the first method, the descriptive theoretical method, the collection of the relevant data, the second the applied analytical method, the analysis of the data and its application to the case of the study of the city of Luxor, and the third method of deriving the final results.

The study is based on steps that begin with the study of the basic concepts (archaeological and heritage areas, sustainable development and its different dimensions and local communities), then study the theoretical relationship between the archaeological areas and the sustainable development of the local communities.

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد دور المناطق الأثرية والتراثية فى تحقيق التنمية المستدامة (بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية) للمجتمعات المحلية الواقعة بها، وذلك من خلال رصد دور هذه المناطق فى تحقيق : ١) التنمية الإقتصادية مثل نمو وتعدد الأنشطة والقطاعات الإقتصادية وزيادة فرص العمل وارتفاع مستوى الدخول الإقتصادية .. الخ. ٢) التنمية الإجتماعية فيما يتعلق بدورها فى تحسين مستوى جودة الخدمات العامة " تعليم وصحة وخلافه" والمرافق الأساسية "شبكات مياة الشرب والصرف والكهرباء وخلافه". ٣) التنمية البيئية فيما يتعلق بدورها فى الحفاظ على البيئة الطبيعية من التلوث والتدهور وتحسين مستوى البيئة العمرانية وجودة المعيشة بوجه عام.

وتتبنى الورقة اطاراً تحليلياً عاماً يعتمد على إستخدام ثلاثة أساليب أساسية بشكل متزامن ومتكامل من أجل الوصول لأهداف البحث ، الأسلوب الأول وهو الأسلوب النظرى الوصفى من أجل جمع البيانات ذات الصلة، أما الأسلوب الثانى فهو الأسلوب التطبيقى التحليلى وذلك لتحليل البيانات وتطبيقها على حالة الدراسة "مدينة الأقصر" ، أما الأسلوب الثالث وهو الأسلوب الإستنباطى لإستخلاص النتائج النهائية للبحث إستناداً للنتائج المرحلية التى تم التوصل اليها فى الأسلوبين السابقين .

وتعتمد الورقة على عدة خطوات متتابعة تشكل فى مجموعها خطاً بحثياً متصاعداً يبدأ بدراسة المفاهيم الأساسية (المناطق الأثرية والتراثية ، والتنمية المستدامة وأبعادها المختلفة ، والمجتمعات المحلية) ، ثم دراسة العلاقة النظرية بين المناطق الأثرية والتراثية وبين التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الواقعة بها هذه المناطق ، ثم تطبيق نتائج الدراسة على مدينة الأقصر ، واخيرا استقاء النتائج العامة للورقة.

الكلمات المفتاحية / الدالة

المناطق الأثرية والتراثية – التنمية المستدامة – المجتمعات المحلية – مدينة الأقصر

١ـ المقدمة :

❑ خلفية عامة

تزايد الإهتمام العالمى بمفاهيم وأفكار ومبادئ التنمية المستدامة بعدما أصبح يقيناً أن نموذج التنمية التى تنتهجة منذ قيام الثورة الصناعية وحتى الآن أدى وسيؤدى إلى نتائج كارثية ليس فقط على الصعيدين الإقتصادى والبيئى ، وإنما أيضاً على صحة وحياة الإنسان نفسه وفرص استمراره على سطح الكرة الأرضية. كما تزايد الإهتمام العالمى بالمناطق الأثرية والتراثية ليس فقط بوصفها مرآة لتاريخ وحضارة الأجداد، وإنما أيضاً بوصفها أداة من الأدوات المهمة التى يمكن توظيفها لتحقيق التنمية المستدامة. وفى إطار الزخم الذى يحظى به هذين الموضوعين (المناطق الأثرية والتراثية، التنمية المستدامة) على المستوى العالمى، فإن البحوث التى تسعى لدراسة وتحليل التأثيرات المتبادلة بين هذين الموضوعين (والتى من بينها هذا البحث) تكتسب أهمية بالغة فى الآونة الأخيرة.

❑ المشكلة البحثية

تكمن مشكلة البحث الرئيسية في التحقق من دور وأهمية المناطق الأثرية والتراثية فى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمجتمعات المحلية الواقعة بها.

❑ فرضيات البحث:

تتمثل فرضية البحث فى أن هنالك دور إيجابى كبير للمناطق الأثرية والتراثية فى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية ، وبالتالى هناك دور ايجابى لهذه المناطق فى تحقيق التنمية المستدامة لمدينة الأقصر بصعيد جمهورية مصر العربية.

❑ هدف البحث

يهدف هذا البحث إلي رصد امكانيات المناطق الأثرية والتراثية لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الواقعة بها، وذلك من خلال رصد دور هذه المناطق فى:

- تحقيق التنمية الإقتصادية لهذه المجتمعات خاصة فيما يتعلق بدورها فى نمو وتعدد الأنشطة والقطاعات الإقتصادية وزيادة فرص العمل وارتفاع مستوى الدخول الإقتصادية .. الخ.
- تحقيق التنمية الإجتماعية للمجتمعات خاصة فيما يتعلق بدورها فى تحسين مستوى جودة الخدمات العامة "تعليم وصحة وخلافه" والمرافق الأساسية "شبكات مياة الشرب والصرف والكهرباء وخلافه"
- تحقيق التنمية البيئية للمجتمعات خاصة فيما يتعلق بدورها فى الحفاظ على البيئة الطبيعية من التلوث والتدهور وكذلك فى تحسين مستوى البيئة العمرانية وجودة المعيشة بوجه عام.

❑ منهجية البحث

تبنت الورقة اطاراً منهجياً يعتمد على استخدام مجموعة من مناهج البحث العلمى بحيث يتم استخدام كل منهج فى دراسة وتحليل جانب معين بحيث أن مخرجات المنهج الأول تشكل مدخلات للمدخل الثانى، ومخرجات المدخل الثانى تشكل مدخلات للمنهج الثالث وهكذا. وصولاً لنتائج دقيقة ونهائية ومتكاملة لتحليل المشكلة البحثية، وتتضمن هذه المناهج ما يلى:

- المنهج الوصفي: يتم استخدامه فى جمع البيانات ذات الصلة من الأدبيات والدراسات والتقارير والمراجع العلمية المتخصصة لبناء القاعدة المعرفية للباحثين حول الجوانب النظرية المختلفة للمشكلة البحثية مثل المفاهيم المختلفة لكل من المناطق التراثية ، والتنمية المستدامة ، والمجتمعات المحلية ، والعلاقات التبادلية بين وجود المناطق التراثية والتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الواقعة فيها هذه المناطق التراثية .

- المنهج التطبيقى التحليلى: ويتم استخدامه فى تطبيق النتائج النظرية على حالة الدراسة "مدينة الأقصر".
- المنهج الإستنباطى: ويتم استخدامة فى استخلاص النتائج النهائية للبحث والمتعلقة بطبيعة دور وأهمية المناطق الأثرية/التراثية فى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية فى مدينة الأقصر.

٢- المفاهيم الأساسية:

تتضمن المفاهيم الأساسية فى هذه الورقة كل من المفاهيم التالية:

❑ **المناطق الأثرية -المناطق التراثية / مناطق التراث العمرانى:**

تختلف مفاهيم هذه المناطق من دولة إلى أخرى .. ففى جمهورية مصر العربية، عرفت اللائحة التنفيذية لقانون الآثار المصرى "المناطق الأثرية" على أنها هى الأماكن التى تشمل المواقع الأثرية (العقارات والأماكن التى تقرر أثريتها بقرارات أو أوامر طبقاً للقانون) وجميع المنشآت القائمة على خدمتها والتابعة للمجلس الأعلى للآثار [١] .. كما عرف جهاز التنسيق الحضارى المصرى "المناطق التراثية وذات القيمة" على أنها: المناطق ذات الملامح التاريخية المتميزة عمرانياً ومعمارياً سواءً كانت نشأتها فى العصور القديمة المختلفة كالعصورالفرعونية أو القبطية أو الإسلامية، أو تلك التي نشأت خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين [٢] وتتميز هذه المناطق بإحتوائها علي مباني ومنشآت ذات طراز معماري متميز ومرتبط بالتاريخ القومي أو بشخصية تاريخية أو التي تعتبر مزاراً سياحياً [٣] .. كما عرف قانون البناء المصرى "المناطق ذات القيمة المتميزة" على أنها المناطق التى تتميز بثراء محتوياتها ذات القيمة التراثية أو المعمارية أو العمرانية أو الرمزية أو الجمالية أو الطبيعية، وتحتاج إلى التعامل معها كوحدة متكاملة للحفاظ عليها. [٤]

٣- العلاقة بين مناطق والتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

إن وجود مناطق تراثية/أثرية فى دولة أو مجتمع ما لا تعنى بالضرورة تحقيق التنمية المستدامة لهذه الدولة أو المجتمع، فلم يثبت بعد أن هناك علاقة مباشرة بين وجود هذه المناطق التراثية/الأثرية (فى حد ذاتها) والتنمية المستدامة .. غير أن وجود مثل هذه المناطق مصاحبة باستراتيجيات وآليات لحمايتها وحفظها وتعبئتها لأغراض التنمية يمكن أن يساهم بشكل أساسى ليس فقط فى تحقيق مكاسب اقتصادية وإنما أيضا يساهم فى تحقيق التنمية المستدامة [٥]

التنمية المستدامة تهدف إلي تحقيق خدمة المجتمع والمحافظة علي موارده للأجيال القادمة، ويعد التراث أحد هذه الموارد، كما أن ارتباط هذه المناطق التراثية/الأثرية بنشاط سياحى قوى وفعال يساعد على استدامة التنمية بأبعادها المختلفة وتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية فى هذا المجتمع، فالتراث والسياحة هما صناعتان متعاونتان، فبالتراث تتحول الأماكن الى مقاصد، وبالسياحة تكتسب هذه المقاصد القيمة الإقتصادية المستمرة.

> Heritage and tourism are collaborative industries, with heritage converting locations into destinations, and tourism making them economically viable as exhibits. [6] .

ويجدر التأكيد على أن المناطق التراثية هى الأساس التى تقوم عليه السياحة الثقافية (Cultural heritage tourism) ، وتعتبر مساهم قوى فى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة فى المجتمعات المحلية التى تقع بها هذه المناطق التراثية .

ولقد احتلت الروابط بين التراث والتنمية المستدامة مركز الصدارة في قطاع التنمية. نتيجة لتغير الظواهر الرئيسية مثل المناخ والعولمة والأزمة المالية العالمية وتزايد عدم المساواة وتزايد السكان في المناطق الحضرية، [٧] للبحث عن دور للتراث في توفير الاحتياجات للمجتمع. ويرتبط التراث بحياة سكان المجتمعات، مما يجعله جزءًا لا يتجزأ من تجربة الناس اليومية. لذا فإن أي جهد يهدف إلى تنمية البيئة يحتاج إلى النظر في التراث والفرص التي قد يوفرها والتحديات المرتبطة باستخداماته غير

الملائمة. كما أن التراث يقلل من الكوارث الطبيعية والبشرية. وقد أظهرت التجربة أن تدهور المناطق التراثية والامتداد العمراني والمباني الجديدة ، يزيد من تعرض المجتمعات المحلية لخطر الكوارث [٨]

❑ مناطق التراث وتحقيق البعد الإقتصادى للتنمية المستدامة

يتمثل تحقيق البعد الإقتصادى للتنمية المستدامة فى عدد من المؤشرات الأساسية يأتى على رأسها زيادة الأنشطة الإقتصادية وتوفير فرص العمل وتقليل معدل البطالة وزيادة الدخل السنوى .

وفى هذا السياق ، وفى ضوء نتائج عدد من الدراسات ، أمكن رصد عدد من النقاط الأساسية التى تمثل التأثير الإقتصادى للمناطق التراثية/الأثرية والنشاط السياحى القائم عليها (المصاحب لها) على المجتمعات المحلية ، من أهمها ما يلى:

- تنشيط قطاع السياحة والقطاعات والأنشطة الإقتصادية المكملة له (الموضحة بشكل "سلسة القيمة لقطاع السياحة") ، وتتضمن هذه الأنشطة - من بين ما تتضمن - ما يلى: [٩]

- ادارة وتشغيل الفنادق والمنتجعات السياحية: وتتضمن كثير من الأنشطة والخدمات مثل خدمات استقبال السياح وخدمات الغرف والمطاعم والتغذية والبرامج الترفيهية بالإضافة الى خدمات ادارة الفنادق والأمن والصيانة .. الخ
- الأنشطة الترفيهية والثقافية والتسويقية: وتتضمن تنظيم الرحلات للوجهات السياحية المختلفة، وإجراء الإحتفاليات فى المناسبات المختلفة ، بالإضافة إلى إنتاج وعرض وبيع المنتجات الحرفية اليدوية التذكارية .
- قطاع التشييد والبناء: وتتضمن عمليات بناء الفنادق والمنتجعات السياحية ، وما يرتبط بها من خدمات استشارية فى المجالات الهندسية المختلفة ، وتشغيل معدات البناء ، وصناعة مواد البناء ، وخدمات التنمية العقارية ، وخدمات البنوك والمصارف وغيرها .
- قطاع النقل وأنشطة تنظيم السفر: وتتضمن خدمات تنظيم رحلات السفر والإنتقالات الداخلية عبر الوسائل المختلفة

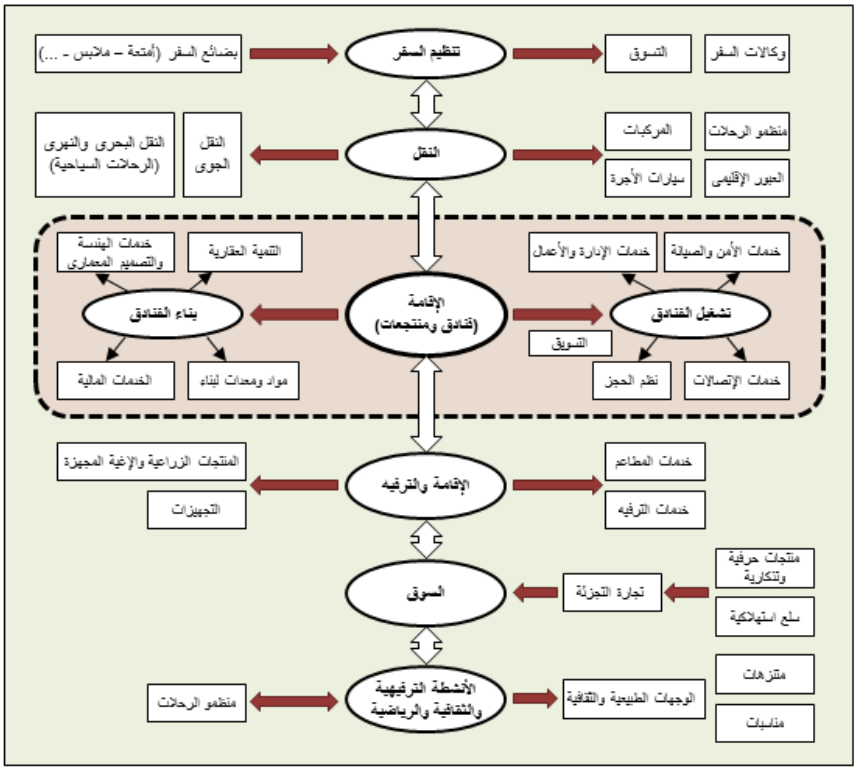

شكل (٢) يوضح القيمة لقطاع السياحة (علاقة قطاع السياحة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى)

المصدر: الأمم المتحدة – السياحة المستدامة :المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ٢٠١٣

- وهذه الأنشطة تدر عائداً اقتصادياً كبيراً وتساهم بشكل مهم ليس فقط فى نمو الإقتصاد المحلى وزيادة الأنشطة الإقتصادية به ، وإنما أيضاً فى تحسين وتنشيط الإقتصاد الوطنى وزيادة الناتج المحلى الإجمالى للدولة ككل .

- توفير فرص عمل جديدة فى قطاع السياحة والأنشطة المصاحبة له (الفنادق والمنتجعات السياحية ، والحراسة والخدمات المعاونة بالفنادق والشقق السياحية ، وغيرها) ، بما يضمن توليد دخل مناسب لهذه الفئات وتحسين أحوالهم المعيشية وتقليل معدلات البطالة والفقر فى المجتمع. (١٠)
- إحياء المهن والحرف التقليدية (الحصر، والسجاد والكليم ، والسلال ، والأزياء التراثية الشعبية ، التحف المعدنية والفخارية والزجاجية ، والحلي وأدوات الزينة ، والمشغولات الجلدية ، وأشغال الخشب والعاج والبردي وغيرها)، وهو ما يمثل تنمية اقتصادية للمجتمعات المحلية ويوفر مزيد من فرص العمل ويقلل من معدلات البطالة والفقر فى المجتمع .
- توفير مجالات للإستثمار، فمباني التراث العمراني يمكن استثمارها وإعادة توظيفها بما يحقق عوائد اقتصادية. (١١)

❑ مناطق التراث وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يتمثل تحقيق البعد الإجتماعى للتنمية المستدامة فى عدد من الأهداف والمؤشرات الأساسية يأتى على رأسها القضاء على الفقر بجميع أشكاله ، وضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار ، وضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع ، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع ، وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وغيرها من الأهداف . وفى ضوء نتائج عدد من الدراسات، أمكن رصد عدد من النقاط التى تمثل التأثير الإجتماعى لتلك المناطق والنشاط السياحى المستدام القائم عليها (المصاحب لها) على المجتمعات المحلية ، من أهمها: (١٢) (١٣)

- تلبية الاحتياجات الأساسية والارتقاء بالمستويات المعيشية فى المجتمعات المحلية، نتيجة ما تحققه السياحة من وفرات اقتصادية تمكن الحكومات من القيام بذلك .
- تحسين البنية التحتية لتكون داعماً قوياً ليس فقط للنشاط السياحى وإنما أيضاً للمجتمعات المحلية وسكانها الأصليين.
- تحسين الخدمات العامة (الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والدينية والإجتماعية وغيرها) في المجتمعات المحلية، بغرض توفير المتطلبات الأساسية للنشاط السياحى كالخدمات الصحية والمناطق الترفيهية من ناحية ، ومن ناحية أخرى بغرض بناء قدرات الكوادر المحلية (صحياً وتعليمياً ... إلخ) للعمل بكفاءة على تنمية النشاط السياحى .
- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية ، بما يضمن الحفاظ على المواقع السياحية (تراثية أو أثرية أو طبيعية ... إلخ) وتنمية النشاط السياحى ، وتلبية احتياجات المجتمع المحلى مع الحفاظ على البيئة .
- زيادة الإستقرار السكانى فى المجتمعات المحلية والحد من الهجرات (سواء الداخلية او الخارجية) نتيجة ما تحققه السياحة من وفرات اقتصادية تمكن الحكومات من تحسين الخدمات وتوفير الإسكان، فضلاً عن ما توفره من فرص عمل.
- تعزيز فرص تعاون فئات وطوائف المجتمع المحلى (بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللون ... الخ) لاسيما فى تقديم الخدمات السياحية والتى تتطلب خبرات ومهارات مختلفة .
- تعزيز فرص السلام والتفاهم بين الشعوب والأمم وتحقيق السلم والأمن العالميين ، لاسيما بين الشعب المضيف (سكان المجتمعات المحلية) والسياح الوافدين من الجنسيات المختلفة .

والى جانب ما سبق ، فإن التنمية السياحية قد تحمل تأثيرات اجتماعية أخرى على المجتمعات المحلية ، منها على سبيل المثال التغير فى قيم وعادات وتقاليد المجتمع ، وأيضا التركيب المهنى به ، ونظرته للغرباء ، بالإضافة إلى التغير فى أنماط سلوك وتفكير كثير من الأفراد داخل المجتمع . (١٤)

❑ مناطق التراث وتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

يتمثل تحقيق البعد البيئى للتنمية المستدامة فى عدد من الأهداف والمؤشرات الأساسية يأتى على رأسها حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدهور والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة من الإستهلاك الجائر و/أو النضوب للأجيال القادمة ، وهو ما يتطلب

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي ، بالإضافة الى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام ، فضلاً عن تبنى أنماط مستدامة سواءً فى عمليات الإنتاج أو الاستهلاك .

وفى هذا السياق ، وفى ضوء نتائج عدد من الدراسات ، أمكن رصد عدد من النقاط الأساسية التى تمثل التأثير البيئى للمناطق التراثية/الأثرية والنشاط السياحى المستدام القائم عليها (المصاحب لها) على المجتمعات المحلية ، من أهمها:

- أن عمليات الحفاظ تتطلب المحافظة علي البيئة المحيطة بهذه المناطق، وهو ما يدعم الأهداف البيئية للتنمية المستدامة .
- أن التنمية السياحية بوجه عام تساهم فى نشر ورفع الوعى البيئى لدى كل من السائحين الوافدين وسكان المجتمعات المحلية ، وتساعد على تطوير السلوك العام وبناء قيم ايجابية تجاه التعامل مع البيئة ومفرداتها ومكوناتها المختلفة . [١٥]
- أن السياحة المستدامة القائمة على المناطق التراثية/الأثرية تكفل (من بين ما تكفل) الاستغلال الأمثل للموارد البيئية مع الحفاظ على التوازنات الإيكولوجية وحفظ التراث الطبيعي فى المجتمعات المحلية ، كما تتطلب اعتماد تكنولوجيات وممارسات جديدة لتحسين كفاءة نظم الطاقة والمياه وتصريف النفايات ، وهو ما تترتب عليه: [١٦]

  - تحسين الكفاءة في استعمال الطاقة في النقل والسكن، وبالتالى الحفاظ على الموارد الطبيعية بها من الإستخدام الجائر.
  - حماية عناصر البيئة فى المناطق التراثية والمجتمعات المحلية من التلوث والتدهور .
  - انخفاض المخاطر الصحية فى المناطق التراثية ومن ثم الحفاظ على حياة الإنسان والكائنات الحية
  - تحسين مستوى جودة البيئة العمرانية وجودة المعيشة فى المناطق التراثية والمجتمعات المحلية بوجه عام .
- أن النشاط السياحى بوجه عام له تأثيرات سلبية كثيرة على البيئة فى المجتمعات المحلية المضيفة [١٧] ، منها التلوث البيئى بأشكالة المختلفة ، وهدر الموارد البيئية ... الخ .

٤- الإطار التحليلى – مسطرة القياس

فى ضوء العرض السابق بات من الواضح صعوبة التحقق من إثبات تأثير المناطق التراثية على التنمية المستدامة فى مدينة الأقصر خاصةً فى ظل كثرة الأهداف وما يرتبط بها من مؤشرات كثيرة جداً ما زالت قيد التطوير من قبل العديد من المؤسسات الدولية ، فضلاً عن أن هذه الأهداف لا يرتبط مباشرة بالمناطق التراثية أو الأنشطة السياحية القائمة عليها ، كما أن كثير من المؤشرات التى تبنتها الأمم المتحدة لا تتوفر لها بيانات فى الحالة المصرية لا على المستوى القومى ولا على مستوى المدن .

وبناءاً عليه فقد تبنى الباحثان عمل إطار تحليلى (مسطرة قياس) لقياس تأثير المناطق التراثية/الأثرية على التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية ، تستند هذه المسطرة إلى مجموعة محددة ومنتقاة "مختارة" من مجمل الأهداف والمؤشرات التى تبنتها الأمم المتحدة (الجدول التالى) ، ويتوفر فيها عدد من الشروط أهمها:

- أن تكون الأهداف والمؤشرات المنتقاة "المختارة" لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمناطق التراثية أو النشاط السياحى
- أن تكون الأهداف والمؤشرات المنتقاة ممثلة لأبعاد التنمية المستدامة الثلاث (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) .
- أن تتناسب الأهداف والمؤشرات المنتقاة "المختارة" مع الحالة المصرية ويمكن أن يتوفر لها بيانات .

جدول (١) مسطرة قياس "تشغيلية" لقياس تأثير المناطق التراثية والأثرية على تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

أبعاد التنمية المستدامة	بعض الأهداف والمؤشرات "المختارة" للتنمية المستدامة
البعد الإقتصادى	• الهدف ٨ : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد ، والشامل للجميع ، والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع . - تنمية أنشطة اقتصادية اضافية - توفير فرص عمل جديدة لكافة فئات المجتمع - زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى

	- ارتفاع مستوي الدخل لكافة فئات المجتمع - انخفاض مستوى حدة الفقر فى المجتمع
البعد الإجتماعى	• الهدف ١ : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان - نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني - نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية
	• الهدف ٣ : ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار - نسبة وفيات الأمهات عند الولادة (لكل مائة ألف طفل) - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة - معدل وفيات المواليد
	• الهدف ٤ : ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع - نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية - دليل التعليم كمكون فى دليل التنمية البشرية - نسبة القيد الإجمالية للإناث بمراحل التعليم المختلفة (ابتدائى – اعدادى – ثانوى) مقارنة بالذكور
البعد البيئى	• الهدف ٦ : كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة - نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياة الشرب التي تدار بطريقة مأمونة - نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحى
	• الهدف ٧ : كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة - نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء - نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين

المصدر الباحثين

٥- حالة الدراسة – مدينة الأقصر

عرفت هذه المدينة خلال تاريخها الطويل - الذى يمتد من العصر الفرعونى وحتى الآن – بالعديد من الأسماء ، ففى العصر الفرعونى سميت "مدينة المائة باب" لإتساعها الهائل وتعدد أبواب معابدها ، وسميت "مدينة آمون" و"مدينة الشمس" ، و"مدينة النور"، و"مدينة الصولجان" ، وأطلق عليها الرومان اسم "طيبة" أى مدينة الإله الكبرى [١٨] ، كما أطلقوا عليها اسم "دوا كاسترون" أى المعسكران ، وسميت فى العصور الوسطى "الأقصرين" [١٩] ، وأطلق عليها العرب - عند الفتح الإسلامى لمصر - اسم "الأقصر" نظرا لكثرة القصور والمعابد بها .

٥-١ موقع الأقصر

محافظة الأقصر هى إحدى محافظات الصعيد (جنوب مصر) ، تقع بين خطى عرض ٣٦-٢٥ شمالاً ، ٣٣-٣٢ شرقاً، وتبعد عن مدينة القاهرة (العاصمة المصرية) حوالي ٦٧٠ كم جنوباً ، وعن محافظة أسوان بحوالي ٢٢٠ كم شمالاً ، ويحدها من الشمال مركز قوص بمحافظة قنا ، ومن الجنوب مركز إدفو بمحافظة أسوان ، ومن الشرق محافظة البحر الأحمر ، ومن الغرب مركز أرمنت بمحافظة الوادي الجديد [٢٠] ، وتتكون محافظة الأقصر من مدينة الأقصر بالإضافة إلى ستة مراكز إدارية أخرى (مركز الزينية ومركز القرنه ومركز البياضية ومركز الطود ومركز أرمنت ومركز إسنا) .

أما مدينة الاقصر فتتكون من جزأين/شطرين يفصلهما نهر النيل وهما الشطر/البر الشرقي والشطر/البر الغربي ، وكان يطلق على البر الشرقي "مدينة الأحياء" في العصور الفرعونية حيث المعابد الدينية وقصور الملوك وعامة الشعب ، وكان يطلق على البر الغربي "مدينة الأموات" حيث المقابر والمعابد الجنائزية

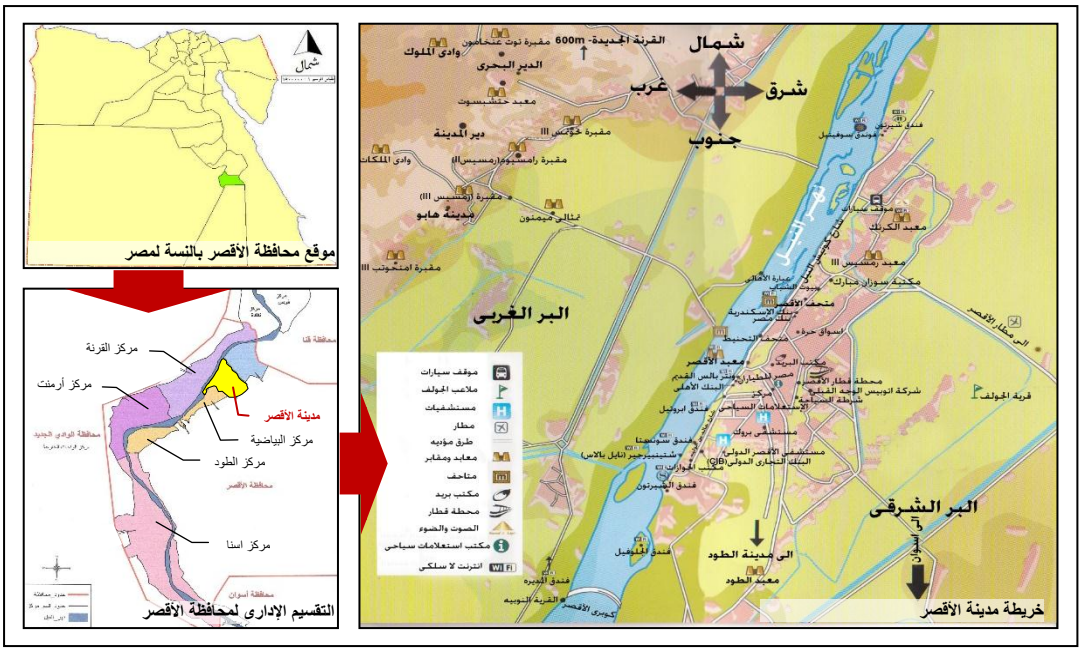

شكل (٣) موقع وخريطة مدينة الأقصر[٢١].

٥-٢ التاريخ والتراث فى الأقصر

يرجع تاريخ طيبة (الأقصر لاحقاً) إلى حقبة الدولة القديمة من التاريخ الفرعونى حيث كانت بلدة متوسطة [٢٢] ، ثم زادت أهميتها خلال حقبة الدولة الوسطى (حوالى عام ٢٣٠٠ قبل الميلاد) وأصبحت عاصمة البلاد كلها [٢٣] ، ثم بعد ذلك بفترة كبيرة أصبحت المركز الإدارى لمصر العليا (جنوب مصر) خلال حقبة الدولة الحديثة (عصر الأسرات ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ - من عام ١٥٥٠-١٠٧٠ قبل الميلاد) [٢٤] ، ثم بعد ذلك فقدت أهميتها السياسية وأصبحت عاصمة دينية فقط للبلاد بعد أن انتقلت عاصمة الملك إلى الشمال ، واستمر وضعها هذا حتى نهاية الحكم الفرعونى واستيلاء البطالمة والرومان على حكم مصر [٢٥].

شكل (٤) نماذج من المواقع الأثرية بمدينة الأقصر [٢٦]

وتعد مدينة الأقصر من أغنى مدن العالم بالآثار[٢٧] حيث تستحوذ وحدها على حوالى ثلث أثار العالم [٢٨] ، حيث تضم العديد من المعالم الأثرية الفرعونية مقسمة على البرّين الشرقي والغربي للمدينة ، يضم البر الشرقي كل من معبد الأقصر ومجمع معابد الكرنك وطريق الكباش الرابط بين المعبدين بالإضافة إلى متحف الأقصر ، أما البر الغربي فيضم كل من وادى الملوك (الذى دفن فيه فراعنة الدولة الحديثة: الأسرات ١٨ ، ١٩ ، ٢٠) ووادى الملكات ، ومئات المقابر الخاصة وعدد من المعابد الجنائزية مثل معبد القرنة (سيتى الأول) والدير البحرى (الملكة حتشبسوت) والرمسيوم (رمسيس الثانى) ومعبد امنحوتب الثالث (تمثالى ممنون) ومعبد مدينة هابو (رمسيس الثالث) .[٢٩] [٣٠] وتملك الأقصر أكثر الحضارات إبهارا في العالم، يتواصل فيها الماضي مع تعاقب التاريخ في توافق مع الحاضر والطموح، تاريخ صنعه النبوغ وأمده نهر النيل بالحياة والخلود، مما جعلها في صدارة قوائم المزارات السياحية في العالم، وبالتالي من أهم الدعائم الأساسية للسياحة في مصر.[٣١]

٥-٣ مناطق التراث العمرانى / المناطق الأثرية والتنمية المستدامة فى مدينة الأقصر

ترصد هذه النقطة البحثية دور مناطق التراث العمرانى /المناطق الأثرية فى تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة للمجتمع (البعد الإقتصادى والبعد الإجتماعى والبعد البيئى) من خلال رصد مستوى انجاز الأهداف والمؤشرات المدونة فى مسطرة القياس فى مدينة الأقصر سواء بصورة كلية أو جزئية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وذلك على النحو التالى:

❑ **مناطق التراث العمرانى وتحقيق البعد الإقتصادى بمدينة الأقصر**

تشير بعض الدراسات إلى أنه على مستوى جمهورية مصر العربية "بوجه عام" ، يعتبر النشاط السياحى★ أحد أهم الأنشطة الإقتصادية وأن هناك علاقة طردية بين نمو قطاع السياحة وزيادة فرص العمل المتاحة ليس فقط فى قطاع الفنادق والمطاعم وانما أيضا فى العديد من المجالات والقطاعات والأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحى، نتيجة لوجود روابط أمامية وخلفية بين ذلك القطاع والقطاعات الإقتصادية الأخرى، وهو ما يعنى أن النمو فى النشاط السياحى غالبا ما يلازمه نمو فى أنشطة وقطاعات اقتصادية أخرى كما أنه يوفر مزيد من فرص العمل سواءً فى النشاط السياحى أو الأنشطة المرتبطة به، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تقليل معدل البطالة [٣٢]. كما تشير هذه الدراسات إلى وجود علاقة طردية قوية ذات أثر معنوى بين الإيرادات السياحية (الإيرادات الناتجة من قطاع السياحة) والناتج المحلى الإجمالى للدولة [٣٣]، وهو ما يعنى أنه كلما زاد النمو فى قطاع السياحة (مع زيادة الإيرادات السياحية) زاد النمو الإقتصادى للدولة (مع النمو فى الناتج المحلى الإجمالى) .

أما على مستوى مدينة الأقصر ، فتشير الدراسات إلى أن النشاط الإقتصادى بالمدينة يعتمد بشكل على السياحة والزراعة ، بالإضافة للنشاط صناعى مرتبط بنشاط السياحة (تشكيل المعادن وصناعة الألبستر والصناعات الخشبية والمهن الحرفية الإخرى) ، كما تشير هذه الدراسات إلى أن النشاط السياحى هو النشاط الإقتصادى الرئيسى والأهم بالمدينة حيث يستحوذ على نحو ٣٠-٣٥% من اجمالى حجم العمالة المشتغلة بالمدينة سواءاً بصورة مباشرة وغير مباشرة[٣٤] ، وهو الأمر الذى يدل على:

- أن النشاط السياحى ساهم فى تنمية أنشطة اقتصادية اخرى كنشاط الصناعة (لاسيما الخاص بتصنيع المنتجات المرتبطة بالحركة السياحية) والخدمات السياحية (فى نحو ٤٢ فندق ثابت وحوالى ٢٠٢ فندق عائم بخلاف الشقق السياحية) وقطاع النقل والمرور وغيرها .
- أن النشاط السياحى وفر أكثر من ثلث فرص العمل بالمدينة سواءاً بصورة مباشرة او غير مباشرة فى قطاعات أخرى مرتبطة بالنشاط السياحى

★ النشاط السياحى يشمل جميع أنواع السياحة مثل السياحة الثقافية (القائمة على وجود المناطق الأثرية والتراثية) والسياحة الترفيهية والعلاجية وسياحة المؤتمرات وسياحة الدراسة والتدريب .

أما فيما يتعلق بمستويات الدخل فى مدينة ومحافظة الأقصر ، فتشير الدارسات المتاحة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى قد بلغ نحو ٣٩٧١ جنيه مصرى فى عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ م [٣٥] ، وهو أعلى من مثيله فى نفس العام فى معظم محافظات الصعيد غير السياحية (بنى سويف والفيوم وأسيوط وسوهاج) ، كما بلغ هذا المتوسط نحو ٩١٠٦ جنيه مصرى فى عام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ م [٣٦] ، وهو أعلى من مثيله فى نفس العام فى جميع محافظات الصعيد التى تتمتع بنشاط زراعى وصناعى اقوى من الأقصر ، الأمر الذى يدل على ما يلى:

- أن الإرتفاع الملحوظ فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى يرجع إلى النشاط السياحى والقائم بصورة اساسية على المناطق الأثرية .
- أن الإرتفاع فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى يشير الى ارتفاع مستوى دخول المواطنين .
- أن استمرار واضطراد الإرتفاع فى هذا المتوسط خلال الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٧ يشير إلى استمرار ارتفاع مستوى دخول المواطنين وبالتالى تقليل حدة الفقر خلال هذه الفترة .

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن النشاط السياحى القائم على المناطق الأثرية بمدينة الأقصر قد ساعد على زيادة الأنشطة الإقتصادية وتوفير فرص العمل وتقليل معدل البطالة وزيادة الدخل السنوى ، وهو الأمر الذى يشير بالنهاية الى تحقق مؤشرات الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والسابق ذكره فى مسطرة القياس والمرتبط بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد ، والشامل للجميع ، والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع .

❑ **مناطق التراث العمرانى وتحقيق البعد الإجتماعى بمدينة الأقصر**

تشير الدراسات المتاحة إلى أن هناك تفاوت فى مستوى تحقق الأهداف والمؤشرات المنتقاه "المختارة" الخاصة بالبعد الإجتماعى للتنمية المستدامة بمدينة الأقصر ، وذلك على النحو التالى:

فيما يتعلق بمستوي الفقر بالمدينة والمحافظة والتى تم التعبير عنه بمؤشر (نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر★)، فتشير الدراسات إلى أن نسبة السكان الفقراء بمحافظة الأقصر عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ بلغت نحو ١٩.٢% من اجمالى السكان، وفى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بلغت نحو ٤٠.٩% من اجمالى السكان [٣٧] [٣٨] ، وهو الأمر الذى يشير إلى ارتفاع مستوى الفقر بشكل كبير ومتزايد فى المحافظة، ومن ثم عدم تحقق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة والسابق ذكره فى مسطرة القياس والمرتبط بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .

وفيما يتعلق بالحالة الصحية للمواطنين وكفاءة الخدمات الصحية بالمدينة والتى تم التعبير عنها بمؤشرى (توقع الحياة عند الميلاد ، عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة) ، فتشير الدراسات إلى أن المؤشر الأول بمحافظة الأقصر عام ٢٠٠٧ بلغ ٧٤.٣ سنة ، وهو أعلى من جميع محافظات الصعيد ، أما المؤشر الثانى فقد بلغ عام ٢٠٠٧ نحو ٦٠٠ طفل وهو أقل بكثير من جميع محافظات الصعيد [٣٩] ، الأمر الذى يشير إلى جودة الخدمات الصحية ، ومن ثم يشير إلى تحقق مؤشرات الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والسابق ذكره فى مسطرة القياس والمرتبط بضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية.

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للمواطنين وكفاءة الخدمات التعليمية بالمدينة والتى تم التعبير عنها بمؤشرات ثلاث (نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية ، نسبة القيد الإجمالية للإناث بمراحل التعليم المختلفة (ابتدائى – اعدادى – ثانوى) مقارنة بالذكور، ودليل التعليم كمكون فى دليل التنمية البشرية) ، فتشير الدراسات إلى أن المؤشر الأول بمحافظة الأقصر عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغ ٨٣.٥% وهى أعلى نسبة فى محافظات الصعيد ، أما المؤشر الثانى فقد بلغ عام ٢٠٠٧ نحو ١٠٥.٨% ، وهو أعلى من جميع محافظات الصعيد ، أى أن هنالك فرصا متكافئة بين الذكور والإناث للحصول على خدمة التعليم ، أما المؤشر الثالث فقد بلغ

★ يعرف خط الفقر المطلق على "قيمة حقيقية ثابتة، مع الزمان والمكان"؛ بينما يعرف خط الفقر النسبي على " يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة" حاول باحثو البنك الدولي منذ تقرير التنمية في العالم عام ١٩٩٠ بتقدير خط الفقر العالمي بدولاراً في اليوم واستخدام أسعار صرف للتعادلات القوة الشرائية بدلا من التعادلات الاسمية- لتحويل هذا الخط إلى دولار أمريكي

عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٠.٧٦٠ وهو أيضا ثانى أعلى قيمة فى جميع محافظات الصعيد بعد محافظة أسوان [٤٠] ، وهو الأمر الذى يشير بالنهاية إلى تحقق مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والسابق ذكره فى مسطرة القياس والمرتبط بضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن النشاط السياحى القائم على المناطق الأثرية بمدينة الأقصر قد ساعد فى تحقيق مؤشرات الأهداف رقمى (٣ ، ٤) من أهداف التنمية المستدامة والمرتبطين (بضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية ، وضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع) على التوالى ، بينما لم يساعد فى تحقيق مؤشرات الهدف رقم (١) والمرتبط (بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله) .

❑ **مناطق التراث العمرانى وتحقيق البعد البيئى بمدينة الأقصر**

تشير الدراسات المتاحة إلى أن هناك تفاوت فى مستوى تحقق الأهداف والمؤشرات المنتقاه "المختارة" الخاصة بالبعد البيئى للتنمية المستدامة بمدينة الأقصر ، وذلك على النحو التالى:

فيما يتعلق بالهدف رقم ٦ من أهداف التنمية المستدامة والمرتبط بـ (كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة) والذى تم التعبير عنه بمؤشرى (نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياة الشرب التي تدار بطريقة مأمونة ، نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحى) ، فتشير الدراسات إلى أنه بالنسبة للمؤشر الأول فقد بلغت نسبة الأسر التى تحصل على مياه مأمونة (من الشبكة العامة للمياه) بمدينة الأقصر نحو ٩٩.٢ % تقريبا عام ٢٠١٧ ، كما بلغت نسبة الأسر التى يتصل مسكنها بخدمة الصرف الصحى (شبكة عامة او خاصة للصرف ولا تشمل الأسر التى تعتمد مساكنها على الطرنشات أو خزانات التحليل كأسلوب للصرف) نحو ٥٩.٣% تقريبا فى نفس العام . [٤١]

فيما يتعلق بالهدف رقم ٧ من أهداف التنمية المستدامة والمرتبط بـ (كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة) والذى تم التعبير عنه بمؤشرى (نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء ، نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين) ، فتشير الدراسات الى أنه بالنسبة للمؤشر الأول فقد بلغت نسبة الأسر التى تحصل على الكهرباء (من الشبكة العامة) بمدينة الأقصر نحو ٩٩.٨% عام ٢٠١٧ ، كما بلغت نسبة الأسر التى تعتمد على اسطوانات البوتاجاز والغاز الطبيعى كوقود أساسى نحو ٩٩.٩% من جملة الأسر بالمدينة [٤٢]

ومن جانب آخر ، فقد أعلنت منظمة العواصم والمدن الإسلامية فى عام ٢٠١٠ عن فوز مدينة الأقصر بجائزة البيئة التي يمنحها مركز التعاون الاوروبى لأفضل خمس شخصيات أو هيئات كل عام تقديراً لانجازاتهم في مجال حماية البيئة ، ويأتى اختيار مدينة الأقصر لما تم تنفيذه في المدينة من مشروعات للحفاظ على البيئة والنظافة كمصنع تدوير القمامة واحتواء الأقصر على أكبر غابة شجرية في مصر التي تعتمد على استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لزراعة الأشجار التي تستخدم في صناعة الأخشاب ونبات الجاتروفا الذي يستخدم كزيت ديزل للطائرات ومشروع تغطية جميع الترع والمصارف وتحويلها إلى مساحات خضراء وطرق . بالإضافة إلى المساحات الخضراء التي أصبحت منتشرة في كافة الطرق الرئيسية والميادين العامة بالأقصر والحدائق العامة التي تم إنشائها والحديقة الدولية الصينية التي قامت الصين بإهدائها للأقصر[٤٣].

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن النشاط السياحى القائم على المناطق الأثرية بمدينة الأقصر قد ساعد فى تحقيق معظم مؤشرات الأهداف رقمى (٦ ، ٧) من أهداف التنمية المستدامة والمرتبطين (كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة ، كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة) على التوالى ، بينما لم يساعد فى تحقيق مؤشر (نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحى) والمنبثق عن الهدف رقم (٦) .

٦- النتائج العامة والتوصيات

❑ نتائج البحث

فى ضوء ما سبق عرضه فى هذا البحث من دراسة العلاقة النظرية بين المناطق الأثرية والتراثية وبين التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الواقعة بها ، وتطبيق نتائج هذه الدراسة على مدينة الأقصر ، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أمكن التثبت "من الناحية النظرية" من وجود دور ايجابى (للمناطق الأثرية و/أو النشاط السياحى المستدام القائم عليها) فى تحقيق التنمية المستدامة "بأبعادها الثلاث الإقتصادى والإجتماعى والبيئى" للمجتمعات المحلية الواقعة بها هذه المناطق .
- أمكن رصد التأثير الإيجابى لوجود (المناطق الأثرية و/أو النشاط السياحى المستدام القائم عليها) على تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة (البعد الإقتصادى والبعد الإجتماعى والبعد البيئى) فى مدينة الأقصر ، وذلك على النحو التالى:
  - فى البعد الإقتصادى: تم رصد تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والمرتبط بـ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد ، والشامل للجميع ، والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع) ، لاسيما فيما يتعلق بمؤشرات زيادة الأنشطة الإقتصادية وتوفير فرص العمل وتقليل معدل البطالة وزيادة الدخل السنوى .
  - البعد الإجتماعى: تم رصد تحقيق/انجاز نسبى للهدفين الثالث والرابع من أهداف التنمية المستدامة والمرتبطين بـ (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية ، وضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع) ، لاسيما فيما يتعلق بمؤشرات (توقع الحياة عند الميلاد ، عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة) بالنسبة للهدف الثالث ، ومؤشرات (نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية ، ونسبة القيد الإجمالية للإناث بمراحل التعليم المختلفة مقارنة بالذكور، ودليل التعليم كمكون فى دليل التنمية البشرية) بالنسبة للهدف الرابع تم رصد عدم تحقيق/انجاز الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة والمرتبط (بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله).
  - البعد البيئى: تم رصد تحقيق/انجاز نسبى للهدفين السادس والسابع من أهداف التنمية المستدامة والمرتبطين بـ (كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة ، كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة) ، لاسيما فيما يتعلق بمؤشرات (نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة) بالنسبة للهدف السادس ، ومؤشرات (نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء ، ونسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين) بالنسبة للهدف السابع .. كما تم رصد عدم تحقيق/انجاز مؤشر (نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحى) والمنبثق عن الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة .

❑ توصيات البحث

فى ضوء ما توصل اليه البحث من نتائج ، يمكن وضع مجموعة من المقترحات لتحقيق مزيد من الإستفادة من (المناطق الأثرية والنشاط السياحى المستدام القائم عليها) فى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الواقعة بها ، يأتى على رأسها ما يلى:

- العمل على الحفاظ على (المناطق الأثرية والتراثية) باعتبارها ثروة قومية يمكن استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية الواقعة بها .
- العمل على ادماج عملية استغلال (المناطق الأثرية والتراثية والنشاط السياحى المستدام القائم عليها) كمكون أساسى ضمن خطط الدولة القطاعية والمكانية (بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى) ، حتى يمكن تحقيق مزيد من الاستفادة منها فى عمليات التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية الواقعة بها .
- العمل على بناء قدرات العاملين فى مجال السياحة بوجه عام والعاملين بالسياحة الثقافية "السياحة المبنية على المناطق التراثية والأثرية" بوجه خاص ، بما يضمن تنشيط قطاع السياحة ، وتحقيق عوائد ووفرات اقتصادية منه، تستغلها الدولة في أنشطة ومجالات التنمية المستدامة المختلفة .
- العمل على رفع الوعى الثقافى لدى سكان المناطق والمجتمعات المحلية بأهمية (المناطق الأثرية والتراثية) كقيمة انسانية

وكمورد اقتصادى هام يمكن استغلاله ، وكذلك بأهمية السياحة الثقافية كمصدر أساسى من مصادر الدخل القومى ، والذى ينعكس بشكل مباشر على رفاهية ومستوى معيشة الناس .

المراجع

(١) **جمهورية مصر العربية** – اللائحة التنفيذية لقانون حماية الآثار – الوقائع المصرية – العدد ١٥٣ تابع (ب) – ٤ يولية ٢٠١٠. ص: ٥

(٢) **جمهورية مصر العربية** – دليل أسس معايير التنسيق الحضاري للمباني والمناطق التراثية وذات القيمة المتميزة - المعتمدة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحة التنفيذية –٢٠١٠. ص:

(٣) **جمهورية مصر العربية** – قانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٦ – في شأن تنظيم هدم المباني والمنشات غير الايلة للسقوط والحفاظ علي التراث المعماري –٢٠٠٦. الفقرة الاولي من المادة الثانية

(٤) **جمهورية مصر العربية** – قانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون البناء – الجريدة الرسمية – العدد ١٩ مكرر (أ) – ١١ مايو ٢٠٠٨. ص: ٢٢

(15) **S eragelding, Imail** in **Fekri Hassan, Aloisia de Trafford, Mohsen Youssef (edits);** Cultural Heritage and Development in the Arab World; Bibliotheca Alexandrina; Egypt. 2008. P: v

(16) **Smith, M.;** Issues in Cultural Tourism Studies; Routledge; London. 2003. P: 13

(٧) **لحول ، سامية & حناشي ، راوية** - تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة - المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي - ٢٠١٤

(8) http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/images/HeritageENG.pdf

(٩) **الأمم المتحدة** – السياحة المستدامة :المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة – مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية –اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة – مارس ٢٠١٣ . ص:١٠

(10) **Nkwanyana Mildred Samukelisiwe**; The Potential of Cultural Heritage Tourism as a Driver of Rural Development in Zululand District Municipality; Master's thesis; University of Zululand; South Africa. p: 39

(١١) **الهيئة العامة للسياحة والآثار** - التراث العمرانيّ هوية عمرانية وتاريخ وطنيّ - المملكة العربية السعودية - ٢٠١٤.

(١٢) **عبد الجليل ، هويدي** - العلاقة التفاعلية بين السياحة و التنمية المستدامة - مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية - جامعة الوادي - العدد 09 ديسمبر – ٢٠١٤ . ص: ٢٢٢-٢٢٣.

(١٣) **عوايطية ، الهام & مسعود ، مريم** - دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة : تجارب بعض الدول العربية - شهادة ماستر أكاديمي (ل م د) - كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة العربى التبسى "تبسة" – الجزائر – ٢٠١٦ . ص:٣١-٣٢.

(١٤) **مجلس النواب** – دور السياحة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية – العراق – نيسان ٢٠١٤ .ص: ٣

(١٥) **مجلس النواب** – مرجع سابق– نيسان ٢٠١٤ .ص: ٤

(١٦) **الأمم المتحدة** – مرجع سابق– مارس ٢٠١٣. ص:١٧.

(١٧) **الأمم المتحدة** – مرجع سابق – مارس ٢٠١٣. ص:١٧.

(١٨) **شامى ، يحي** – موسوعة المدن العربية والإسلامية – دار الفكر العربى - بيروت - ١٩٩٣ . ص:١٩٧

(١٩) **أديب ، سمير** – موسوعة الحضارة المصرية القديمة – العربى للنشر والتوزيع - القاهرة - ٢٠٠٠ . ص:١٧٧

(٢٠) **سيد أحمد ، أميمة** – الأقصر مدينة الشمس .. عاصمة الثقافة العربية – الهية العامة للإستعلامات - ٢٠١٦ – على الموقع: http://www.sis.gov.eg/Story/121650?lang=ar.

(21) http://www.luxor.gov.eg/MainPage/DispMaps.aspx?ID=2

(٢٢) **أديب ، سمير** – مرجع سابق . ص:١٧٧

(33) **Jackson J. Spielvogel; "**WORLD HISTORY: Journey Across Time – The Early Ages"; The McGraw-Hill Companies Ink; USA; 2008. p. 60

(34) **Charles Gates; "**ANCIENT CITIES - The archaeology of urban life in the Ancient Near East, Egypt, Greece, and Rome**"**; Second edition; Routledge; London and New york; 2011. p. 98

(٢٥) **أديب ، سمير** – مرجع سابق . ص:١٧٧

(41) https://www.pinterest.com/pin/211317407491246079/

(٢٧) **الإبيارى ، ناهد نجا عباس** – النمو العمراني للمدن المصرية وتأثيره على المناطق الأثرية – رسالة دكتوراه – جامعة طنطا – جمهورية مصر العربية – ٢٠٠٦ . ص: ١٨٧

(٢٨) **المرشدى ، ريام محمد الصغير محمود** – مخطط التنمية الشاملة لمدينة الأقصر بين النظرية والتطبيق من منظور المشاركة المجتمعية – مجلة المنيا للهندسة والتكنولوجيا (MJET) – المجلد ٣١ – العدد ٢ – يوليو ٢٠١٢ . ص:٢

(٢٩) **أديب ، سمير** – مرجع سابق . ص:١٧٧

(٣٠) **سيد أحمد ، أميمة** – مرجع سابق.

(٣١) **وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية:** "مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر"، القاهرة، ١٩٩٩

(٣٢) **عليوه ، زينب توفيق السيد** – تقييم أثر النشاط السياحى فى النمو الإقتصادى فى مصر – بحوث اقتصادية عربية – العدد ٦٥ – شتاء ٢٠١٤. ص: ٩٠

(٣٣) **عليوه ، زينب توفيق السيد** – مرجع سابق. ص: ٩٠

(٣٤) **الإبيارى ، ناهد نجا عباس** – مرجع سابق . ص: ١٩٢ ، ١٩٣

(٣٥) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، معهد التخطيط القومى** – مصر تقرير التنمية البشرية فى ٢٠٠٤: اختيار اللامركزية من اجل الحكم الرشيد – المطابع التجارية بقليوب – مصر ٢٠٠٤. ص:١٨٤

(٣٦) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، معهد التخطيط القومى** – مصر تقرير التنمية البشرية فى ٢٠١٠: شباب مصر بناة مستقبلنا – مصر ٢٠١٠. ص:٢٦٧

(٣٧) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، معهد التخطيط القومى** – مرجع سابق – مصر ٢٠٠٤. ص:١٩٨

(٣٨) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، معهد التخطيط القومى** – مرجع سابق – مصر ٢٠١٠. ص: ٢٨١

(٣٩) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، معهد التخطيط القومى** – مرجع سابق – مصر ٢٠١٠. ص: ٢٦٨ ، ٢٧١

(٤٠) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، معهد التخطيط القومى** – مرجع سابق – مصر ٢٠١٠. ص: ٢٦٦ ، ٢٧١

(٤١) **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء** – النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧ – القاهرة – سبتمبر ٢٠١٧ . ص: ١٥٣ ، ١٦٠

(٤٢) **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء** – مرجع سابق – سبتمبر ٢٠١٧ . ص: ١٥٧ ، ١٧٠

(53) http://www.luxor.gov.eg/art/DispOpera.aspx?ID=1